الفصل السادس

العولمة والنظام الدولي الجديد: بدايات التشكل النظري

الفصل السادس

العولمة والنظام الدولي الجديد: بدايات التشكل النظري

لقد أصبحت العولمة بمثابة السمة البارزة لهذا العصر، ولا يكاد يخلو أي نقاش في مجالات المعرفة الإنسانية من استعمالات هذا المصطلح، سواء بالقبول أو بالرفض؛ ولقد تجاوز الأطر المعرفة المتخصصة ليطغى على التناول السوسيولوجي لمجريات الحياة اليومية. وكما يذهب ناصر الدين الأسد فإن العولمة كالحداثة هي ظاهرة العصر وسمته، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه وعلينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة وفهم مكوناتها والتنبه لاتجاهاتها".

إذن، "العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر. بمعنى أن العولمة هي ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضاريا ومتجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل معها إيجابيا".

وذا كان تعريف العولمة يكتسي غموضا وعدم إجماع، فإن تحديد متى برزت العولمة كحقيقة حياتية بالنظر إلى مختلف المعاني والمضامين التي طبعت المفهوم هو أكثر صعوبة. فإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم، فإن حركة دمج العالم قديمة، وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية، فذلك أيضا قديم. وأخيرا إذا كانت العولمة تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية وسياسية وثقافية، وبالتالي نظام اقتصادي عالمي موحد وثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن. والعالم القائم حاليا هو

امتداد للعالم القديم، وما زال متمسكا كل التمسك بالحدود، بما في ذلك الحدود الجغرافية، وحتما الحدود السياسية والتي تتجسد في شكل الدول التي تحاول أن تؤكد أنها مازالت الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر. وما الصراعات الاقتصادية والثقافية وحتى الحروب لدليل ساطع على ذلك. أما إذا كانت بمثابة التجسيد الفعلي لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة ولم تبرز سوى خلال عقد التسعينيات، وتحديدا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وإعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش غداة حرب الخليج الثانية، بارتسام نظام دولي جديد. وفوق هذا وذاك، فإن ولادة العولمة ترتبط أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلواتصالية والتكنولوجية الجديدة، التي بدأت تكتسح العالم وتجعله أكثر اندماجا، بحيث سهلت وعجلت إلى درجة كبيرة من حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات.

حقيقة الأمر، أنه لم يكن لمفهوم العولمة أي حضور خاص قبل منتصف الثمانينيات حيث نجد أن قاموس أوكسفورد للكلمات الإنكليزية الجديدة قد تطرق للمفهوم للمرة الأولى سنة 1991، واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينيات، وحتى لو كان هذا المفهوم قائما من قبل، فإنه لم يكن يسترعي أي اهتمام أو انتباه، وكان يعامل معاملة عابرة ككل الكلمات والعبارات الأخرى التي تشير إلى وقائع وحقائق حياتية مهمة. إلا أن ذلك قد تغير منذ بداية التسعينيات وأصبح من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا وانتشارا.

فالعولمة بهذا هي ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي بالرغم مما لها وما عليها، وذلك على اعتبار أن كل مكوناتها لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان من اقتصادية وسياسية

واجتماعية وثقافية. وهنا وجب التفريق بين العولمة GLOBALIZATION وبين العالمية UNIVERSALISM، فهذا عابد الجابري يرى بأن العولمة هي بالدرجة الأولى دعـــوة إلى تبني نموذج معين، عاكسة بذلك مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضـــاري الذي يشهده العصر الحالي، كما أنها تعبر بصـــورة مباشـــرة عـــن إرادة الهيمنـــة الأمريكية على العالم وأمركته. إنها إقصاء لكل ما هو خصوصي وبالتـــالي فـــرض لإرادة الهيمنة. أما العالمية فهي الطموح نحو الارتقاء بالخصوصية إلـــى المســـتوى العالمي، وهذا الطموح مشروعا لكونه يدعو إلى الانفتاح على الآخر والرغبـــة فـــي الأخذ والعطاء.

وإن كانت قد تعددت محاولات تعريف العولمة والمواقف تجاهها، فإن المجـــال لا يسمح بالبحث في تعاريف العولمة؛ ومهما يكن فإن أية محاولة لإعطاء تعريـــف دقيق ومعبر عن العولمة، يبقى منقوصا من غير تحديـــد تجلياتـــها وأبعادهـــا فـــي مجالات الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة، وكل هذه المجالات تشـــكل محتـــوى العولمة؛ وأي تعريف يتوخى الدقة والتحديد لابد أن يقتصر على أحد هذه المجـــالات. ويبقى التعامل مع هذه الظاهرة، ســـواء أكـــان استحســـانا أم اســـتهجانا، يخضـــع لاعتبارات مختلفة.

وإذا ركزنا على المستوى الفكري، نلاحظ أن العولمة قد عرفت جدلا كبـــيرا. ويتمثل الاختلاف أساسا في اتجاهين متعارضين: يقوم الاتجاه الأول علـــى مقولـــة نهاية التاريخ ويمثله **فرانسيس فوكوياما** F. FUKUYAMA، أما الاتجاه الثاني فيعـــرف باسم الغرب ضد الباقي ويمثله **صامويل هانتينغتون** S. P. HUNTINGTON. هذا، إلـــى جانب بدايات تبلور رؤى ذات منطلقات متباينة.

ا)ـ بالنسبة للاتجاه الأول يمكننا القول أن فوكوياما هـــو مفكـــر ياباني-أمريكي (ياباني الأصل أمريكي الجنسية)، ذاع صيته في الآونة الأخيرة وتحديدا فـــي

صيف 1989، حين نشر مقالته بعنوان "نهاية التاريخ The End of History" في مجلة The National Interest . ونظرا للجدل الواسع الذي أثارته، زاد عليها ونقحها ونشرها في كتاب بعنوان The End of History and The last Man. وتتمحور فكرته في إمكانية بناء تاريخ عالمي للبشرية متماسك، واضح المعالم وغائي، مع تحديد أسسه وآلياته. والجدير بالذكر أن التاريخ الذي يقصده فوكوياما ليس هو التاريخ التقليدي باعتباره سلسلة من الأحداث، وإنما هو عملية تطورية ومتلاحمة تأخذ تجارب كافة الشعوب بعين الاعتبار. وهدفه من وراء ادعائه هذا هو أن السيرورة التاريخية لا محالة صائرة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تعتبر بمثابة نهاية التطور الإيديولوجي للإنسانية. وتتدعم فكرته بعد انتصار الغرب على الشرق الشيوعي في الحرب الباردة وانهيار جدار برلين الذي ساهم في توحيد أوروبا؛ ويعتقد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بتحقيقه لغايته المتمثلة في الحرية والمساواة، هذه الأخيرة التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الديمقراطية الليبرالية، التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا؛ وستصبح نموذجا يقتدي به من الجميع.

والأمر اللافت للانتباه أن فوكوياما يستخدم مصطلح الثيموس Thymos* ليؤكد تميز الديمقراطية الليبرالية الغربية وتفوقها عن النماذج الأخرى؛ وإن كان يتخوف في نهاية المطاف من الرتابة التي ستطبع حياة الناس نظرا لتشابهها وتجانسها، حيث أنهم سيسأمون حياة الاستهلاك العقلانية ويبحثون عن مثل عليا ــ بديلة ــ يضحون من أجلها، وبهذا تتدعم لديهم الرغبة في نيل الاعتراف بالتفوق على الآخرين، وهي

"الثيموس مصطلح إغريقي الأصل أول من استعمله أفلاطون ليشير به إلى الهمة والشجاعة أو "القوة الغاضبة"، في حين أن فوكوياما يعني به رغبة الإنسان وتطلعه إلى رغبة الآخرين، يريد منهم الاعتراف به وتقديره بحيث تغرس فيه الاستعداد لتكبد المخاطر بحياته في صراعه من أجل المنزلة المجردة.

الحالة التي يسميها فوكوياما بـ"الميغالوثيميا"، بحيث ستستبدل بالهدف الأول والأساسي ـ الديمقراطية الليبرالية ـ وتصبح هي الشرط للحياة ذاتها (أبو العينين، 1995، 328ـ 332).

وإذا كان الكثير من مفكري الغرب – بعد أفول نجم المعسكر الاشتراكي- يعتبرون الإسلام تحديا حقيقيا للنظام الليبرالي، فإن فوكوياما لا يشاطرهم هذا الرأي، معتقدا أن الإسلام "خارج محيطه الثقافي، لا يمكنه من دون إيرادات النفط، تشكيل أساس يتطور عليه نظام اقتصادي عصري. التهديد الإسلامي لحضارة وقيم الغرب أقل من ذلك الذي تمثله الشيوعية... إن الأصولية الإسلامية قوة نافذة جدا في العالم الإسلامي ولكنها لا تنتشر خارجه" (عبد الرزاق أحمد، 1994، 19).

بالرغم من محدودية هذه الرؤية، يبقى أن نشير بأن فكرة فوكوياما تخفي في ثناياها بعدا عنصريا لأنها تؤكد على محورية ومركزية النموذج الغربي واستعلائه عن بقية العالم، وهو المجال الذي يحقق فيه ذاته. ففي هذا الصدد يؤكد **عبد الرزاق أحمد** أن الرسالة التي يريد فوكوياما ايصالها للآخرين وبخاصة الدول النامية والمتخلفة تتمثل فيما يلي: "أن الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية هي النموذج الوحيد الذي يجب أن يقتدى به. وهو بهذا يحاول تعميق هذا الإيحاء في الذهنية العامة للشعوب عن طريق نظريته "نهاية التاريخ" ليهزم روحها المعنوية فتستسلم سياسيا واقتصاديا دون مقاومة" (عبد الرزاق أحمد، 1994، 16).

بالمقابل يعارض **هانتينغتون** الطرح السابق، حين نشر في صائفة 1993 مقالته الموسومة: صدام الحضارات The clash of Civilizations مبرزا بأن الحضارة الغربية سوف تخبر حالة صراع مع بقية الحضارات الأخرى، ولذلك عليها أن تتهيأ لذلك باتخاذها الاحتياطات اللازمة وتوفير الشروط الضرورية لحسم هذا الصراع لصالحها. فما دام النزاع الإيديولوجي قد ولى وانتهى، فإن ما سيحدث هو صراع

بين الأمم. وفي اعتقاده أن حدود مثل هذا الصراع سيطغى عليها البعد الثقافي، حيث ينهض على الهوية الثقافية وخصوصياتها ومبدأ التناقض والاختلاف بينها... والواقع أن الغرب يستغل المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرائق تحافظ على الهيمنة الغربية وتحمي المصالح الغربية وتدعم السياسة الاقتصادية الغربية ... إن المفهوم القائل بأنه يمكن أن تكون هناك "حضارة عالمية" هو نفسه فكرة غربية تتناقض بصورة مباشرة مع خصوصيات المجتمعات الأخرى" (أبو العينين، 1995، 333ـ 334).

ما ينبغي أن نتذكره، أن رؤية هانتينغتون تنهض أساسا على تمحور السياسات العالمية مستقبلا حول النزاع بين الغرب وبقية العالم The west and the Rest وردود أفعال الحضارات غير الغربية على القوة والقيم الغربية. وحول السردود المحتملة، يتوقع أن تتخذ أحد ثلاثة أشكال، يحصرها في التالي:

1)ـ العزلة عن المجتمع العالمي الذي يهيمن عليه الغرب.

2)ـ الانضمام للغرب والقبول بمؤسساته.

3)ـ التحديث بدون تغريب، بمعنى تطوير قوة بديلة والتعاون مع غير الغرب مع المحافظة على الخصوصيات المحلية الأصيلة.

ويولي هانتينغتون اهتماما خاصا بالشكل الثالث، لأنه الوحيد الذي يحمل بوادر تهديد لمصالح الغرب، والمثال البارز على هذا الشكل ـ في رأيه ـ يتمثل في "الصلة الكونفوشيوسية-الإسلامية التي ظهرت لتتحدى المصالح والقيم الغربية، فالدول التي تسعى إلى تطوير أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية مثل الهند وكوريا الشمالية والصين والباكستان والجزائر وإيران والعراق وليبيا يقوم بينها حلف يوافق هانتينغتون على تسميته حلف "المارقين" وهو الحلف الذي يكون على الغرب مواجهته وقمعه في المستقبل" (أبوالعينين، 1995، 334). وبالنسبة

للمجموعات الحضارية الأخرى [المتعاطفة مع القيم الغربية] على الغرب أن يتعامل معها بلين محاولا استدماجها ضمن ثقافته. أما على المدى البعيد فإنه يتعين على الغرب أن يتراضى مع الحضارات الحديثة غير الغربية القريبة في قوتها منه، حتى وإن اختلفت قيمهما ومصالحهما.

في الأخير وجب التأكيد على أن رؤية هانتينغتون مثلها مثل سابقتها (رؤية فوكوياما) تسعى إلى تكريس النزعة العنصرية في التعامل مع الآخر غير الغربي، والمختلف ثقافيا عن الغرب، ولو بكيفيات متباينة.

ويتواصل النقاش الفكري من خلال اعتقاد البعض بأن العولمة التي تقوم على التحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية بهيمنة النموذج الأمريكي، أمر ضد طبيعة الأشياء. ولذلك فسوف يبرز قطب آخر، أو أقطاب متعددة. وفي هذا المنحى يحتدم الجدل حول دور الإسلام في قدرته على تشكيل تحدي حقيقي، فهناك من يعتقد أنه غير مؤهل لاحتلال هذه المكانة، لاستسلامه وضعفه وتناقضاته؛ ولكن بالرغم من الوضع المتردي للعالم الإسلامي فإن أمريكا والكثير من الدوائر الغربية واللوبيات التي تدور في فلكها، تنظر إليه بانزعاج وارتياب. وفي هذا الصدد يرى منير شفيق من وجهة نظر إسلامية متوازنة على حد تعبير مصطفى فوضيل ومن منطلق قناعة تامة، مفادها أن المشروع الإسلامي ينبغي له أن يكون متكاملا حتى يرقى إلى مستوى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .. فالإدارة الأمريكية تعد الخطط للتدخل العسكري وإعلان الحرب في أية بقعة من العالم تفكر بالخروج من سيطرتها وتحكمها، فهذا النظام الجديد المقترح ينأى بعيدا عما يجاهر به في توفيره للاستقرار والسلام والأمن بعد انتهاء الحرب الباردة. والبلاد العربية هي مطمع حقيقي للنظام الجديد لأنها تكتسي أهمية جيو ــ سياسية واستراتيجية مركزية على المستويين الإسلامي والعالمي، وبخاصة في مجالي النفط والثروة النقدية. وأمام هذا

الواقع الجديد يقترح شفيق منير خطة لمواجهته، حيث يعتقد أن المواجهة ممكنة وشروطها كامنة وأن الانتصار في المواجهة ممكن ولو بعد حين من الدهر، بقوله: " إن الإمكانات لإحداث تغيير في ميزان القوى الراهن كامنة موضوعيا، ونابعة من طبيعة المصالح والأهداف للأطراف المتضررة، لا تحتاج إلا إلى خلخلة لابد من حدوثها في ميزان القوى الراهن، سواء أكانت بالفعل المباشر هنا، أم من خلال تطورات عالمية، أم من خلال اهتراء داخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، أم من خلال محصلة لهذه جميعا، مما سيؤدي إلى تغيير في الوضع العالمي الراهن في غير مصلحة أمريكا. وقد يأتي هذا اليوم بأسرع مما يتوقع الكثيرون." وتتلخص خطة المواجهة التي يقترحها في عدة مجالات:

1ـ مواجهة التجزيء الداخلي، وذلك بالمحافظة على وحدة الشعب ووحدة المجتمع في الدولة القطرية بعيدا عن كل خلاف سياسي أو صراع حول السلطة.

2ـ مواجهة مصادرة الاستقلال والسيادة والثروة، فهذه أمريكا تعمل على مصادرة الاستقلال والسيادة الوطنية لدولة التجزئة. ومواجهة التآمر على دول الخليج العربية وسياساتها وثرواتها ونفطها يحتاج إلى وقفة موحدة من مجلس التعاون الخليجي، وإلى تضامن عربي وإسلامي، وإلى تشكيل رأي عام خليجي وعربي وإسلامي قوي يكون ضاغطا ومناضلا، لأن في ذلك مصلحة عليا للأمة وليست لأهل الخليج فقط.

3ـ مواجهة التجزيء بين الحكم والشعب، وذلك بتقليص الهوة المتعاظمة بين الشعب والحكم في البلدان العربية، وهو يرى أن من بين أسباب هذه الهوة التغريب والاستبداد والفساد والانهزام أمام العدو...وفي كل هذا على العلماء والدعاة وقادة الحركات الإسلامية وأهل الفكر والسياسة والمثقفين، من أي توجه كانوا، وفي أي موقع كانوا أن يقفوا سدا منيعا ضد هذا الانقسام الخطير، وألا يسمحوا بأن يضيع

أهل الخليج وتضيع الأمة بالفرقة والعداوة، لينتهي الجميع تحت أقدام أمريكا والصهاينة والغرب.

ومن هنا ينبغي لثابت التعاون والتضامن العربي ــ العربي، ولثابت التعاون والتضامن العربي ــ الإسلامي، والإسلامي ــ الإسلامي أن يصبحا راسخين وعميقين في الوعي الجماهيري العام، وأن يتحولا إلى نقطة مواجهة لما تحمله رياح النظام الدولي الجديد من سياسات تمزيق وبعثرة تؤدي إلى فقدان الهوية العربية والإسلامية. (مصطفى فوضيل، الهدى، 1994، 57 ــ 63).

واستنادا لهذه المرجعيات النظرية التي نالت انتشارا وقبولا من الدارسين المهتمين، فقد انبثقت عنها (عالم ــ ثالثيا وعربيا خصوصا) ثلاثة تيارات فكرية: التيار الأول يعتقد بأن العولمة هي أمر طيب ومفيد يتيح الفرصة للاستفادة من التقدم العالمي والتخلص من الممارسات البالية. أما التيار الثاني فيرى أنها أمر واقع لتطور قوى الإنتاج تزيد من التشابك بين مختلف الأسس والآليات لتحقيق مزيد من الرفاهية، غير أن مكاسبها لن تطال إلا عددا قليلا من الدول. ويرى التيار الثالث بأن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي يمكن اعتبارها كتعويض عن حالة الانكماش الداخلي في المركز وتوزيعها إلى الأطراف، إنها غطاء لحل المشاكل الداخلية (للمركز) بتصديرها إلى الدول النامية والدول العربية والجزائر واحدة منها.

ووفقا لأغلب هذه المرجعيات النظرية المتنامية، يبدو الحذر لدى البعض من غزو العولمة بموجاتها المتدفقة لمكونات الهوية الوطنية، أو الخصوصيات الثقافية المختلفة. لكن في حقيقة الأمر، ليس هناك دليل قاطع وأكيد على أن العولمة تتجه بالضرورة لطمس أوتهديد الهويات الثقافية المتعددة، لأن العولمة لا تدعو صراحة إلى فرض نظام ثقافي موحد على كل أنحاء العالم، وذلك لأن التعدد الثقافي واقع

يفرض نفسه بوضوح؛ وإن كانت تدعو صراحة للأخذ بنمـــط التنميـــة الرأســـمالية للخروج من وطأة التخلف، غير أن هذا الادعاء يبقى محفوفا بالمحاذير، إن لم تـــول الأولوية للانطلاق من الواقع والاعتماد على المقدرات الخاصة مع الأخـــذ ببعـــض الإيجابيات المصاحبة للعولمة.

خاتمة

تمر مجتمعات البلدان النامية بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة صياغة المواقع والأدوار في النظام الدولي الجديد، حيث تتعمق عملية احتواء الأطراف في هذا النظام وتتردى أوضاعها في ظل تفوق الثقافة الغربية وسيادة الإيديولوجية الرأسمالية في طبعتها الأمريكية الرامية إلى تشكيل العالم بالطرق الغربية واستغلال المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرائق تحافظ على الهيمنة الغربية. وكلنا يعلم هذا المنحى الاستعماري الجديد، الذي يحاول إيهامنا بفشل التجارب التنموية في البلدان النامية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت بإقناع هذه البلدان بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها من خلال الإصلاح الهيكلي؛ الاندماج في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة والعولمة.

على أن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا الخصوص، أنه كنتيجة لهذه الهيمنة تثار في كثير من الدوائر العلمية والسياسية مناقشات كثيرة حول تبدل لغة العصر ومفاهيمه بغرض التشكيك في المرتكزات التي تقوم عليها التنمية، باعتبارها المدخل الأمثل للقضاء على التخلف. وغير خاف، أن قضية التنمية ما تزال تحتل موقعا مهما ومتقدما في الفكر السوسيولوجي باختلاف مشاربه الفكرية والاتجاهات الإيديولوجية والرؤى السياسية؛ الأمر الذي يزيد من أهمية علم اجتماع التنمية كتخصص معرفي يساهم في فهم الأبنية الاجتماعية للبلدان النامية، والاقتراب المستمر من الحقيقة المحلية التي تشكل نقطة البدء في صياغة البدائل النظرية الممكنة لاستيعاب تعقيدات وتناقضات هذه الأبنية: ومن ثم تصبح إمكانية تنمية

المجتمع واقعا ملموسا، وضرورة ملحة لدراسة المشكلات الحقيقية، والانفلات من قبضة أولي القوة الذين يحجبونها عن البروز ويسمحون بالظهور لتلك التي تدخل في جدول أعمالهم و تساهم في خلق أو صنع الاتفاق العام الذي يريدونه من خلال العديد من الآليات كالقهر وتشكيل إدراك الأفراد وتفضيلاتهم ومعرفتهم.

وهكذا فإن فهم وتحليل واقع البلدان النامية، تطلب منا في هذا الكتاب عرض مختلف نظريات التنمية وذلك بإبراز اتجاهاتها الأساسية وتحليل أهم القضايا النظرية التي ارتبطت بكل اتجاه والتي كونت بدورها إطارا تحددت بداخله طبيعة وحجم الدراسات التنموية سواء كانت من حيث الموضوع أو الإستراتيجيات المنهجية. وكأي مجال معرفي متخصص تميز الاهتمام العلمي بدراسة التنمية بقدر ملحوظ من التراكم والتشابك وتعدد الأبعاد والجوانب بالدرجة التي حتمت من ناحية تنوع الاهتمام العلمي لمعالجتها وتحليلها، وأدت من ناحية أخرى إلى ثراء فيما خلفته هذه المعالجة من تراث علمي سواء على مستوى المعالجة النظرية أو التطبيق الواقعي الإمبريقي. نحن، إذن، أمام قضية مهمة، وذات ارتباط وثيق بقضايا التقدم والتخلف، الشيء الذي دفعنا إلى مناقشة وتقويم هذا التراث العلمي وتقديم البدائل الممكنة لفهم واقع مجتمعات البلدان النامية. ولا غرو إذن، أن يتم التركيز على قضايا الصراع والتغير وبناء القوة إلى جانب طروحات مدرسة التحديث والتبعية والخصوصية التاريخية وغيرها من التيارات النظرية التي أتاحت لنا القيام بمحاولة أولية تدور في مجملها حول استخلاص العناصر المنهجية والنظرية الملائمة للامساك بخصوصيات و تعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي في البلدان النامية. وبطبيعة الحال لا تنكر هذه الخصوصية حقيقة أن هناك إسهامات أخرى جادة لم يستوعبها عرضنا السابق.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الملاحظ أن التحولات التي يخبرها عالمنا والجدل المتنامي حول العولمة ونهاية التاريخ، لن يقلل من محورية مفهوم التنمية المستقلة المتمحورة على الذات، والرامية إلى تحقيق التحرر الاقتصادي والتجنيد الفعلي لكل البشرية، في ضوء رؤية واقعية - تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات البنائية في المجتمع.

قائمة المراجع

أولا/ المراجع العربية:

1.أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، 1981.

2.------ واعتماد علام: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.

3. أحمد النكلاوي: علم الاجتماع وقضايا التخلف، القاهرة،1988.

4. ـــــ: الإنسان والتحديث، القاهرة، 1980.

5. السيد الحسيني: التنمية والتخلف، القاهرة، 1982.

6. إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف: الفقر والأزمة الاقتصادية، مصر، 1997.

7.إسماعيل قيرة وعلي غربي: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

8. إسماعيل قيرة وآخرون: المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة قسنطينة، 2000.

9. أندرو ويبستر(ترجمة: حمدي حميد يوسف): مدخل لسوسيولوجيا التنمية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط. 1، 1986.

10. كمال التابعي: تغريب العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1993.

11. كمال التابعي: التغير الاجتماعي، القاهرة، 1992.

12.كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.

13. توني بارنت (ترجمة: سهير عبد العزيز، محمد يوسف): علم الاجتماع والتنمية، القاهرة،1992.

14. بيتر وورسلي(صلاح الدين محمد سعد الله): العوالم الثلاثة، ج.1، بغداد،1987.

15. سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، القاهرة،1993.

16. عبد الباسط عبد المعطي و عادل مختار الهواري: علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، الإسكندرية، 1985.

17. عبد الصمد الديالمي: القضية السوسيولوجية ، المغرب، 1989.

18. عبد الحميد مريم أحمد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، القاهرة، 1995.

19. عبد الله محمد قسم السيد: التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، ليبيا، 1994.

20. عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1982.

21.عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية في العالم الثالث، ، ط.2، 1985.

22.علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان، 1985.

23.----------: هموم النفط وقضايا التنمية، الكويت، 1985.

24.----------: تنمية للضياع أم ضاع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

25. محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، ط.3، 1982.

26. ـــ وآخرون : الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، القاهرة، ط.1، 1982.

27. ـــــ : ميادين علم الاجتماع، القاهرة، ط.5، 1980.
28. محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977.
29. محمد أحمد الدوري: التخلف الاقتصادي، الجزائر، 1983.
30. محمود جاد: الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، 1993.
31. محمد أحمد الزعبي: علم الاجتماع العام والبلدان النامية، دمشق، 1989.
32. محمود عبد المولى: العالم الثالث ونمو التخلف، القاهرة، 199.
33. نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، ط. 2، 1978.
34. ـــــ: قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، 1992.
35. خروف حميد: تغير القيم... رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1999.
36. يوسف خضر: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دمشق، 1994.

ثانيا/: المراجع الأجنبية:

1.Axtell, Robert ; Growing Artgicial Society, Washington, Brookings Institution press, 1996.
2.Barab, Paul ; The political economy of Growth, penguin, harmondworth. 1975.
3.Bienefeld, Michael, The informal sector and peripheral capitalism, IDS Bulletin, Vol6 , N°3, 1975.
4. Bromely, Ray and Gerry, Chris ; Casual Work and Poverty in third world cities, chichester, UK, New York.

5.Cronin, James ; The world and the cold war made, New York, Routledge. 1996.

6.Eurrad, F et prelis'' ,la lutte contre la pauvreté dans la construction européenne'', Recherche et previsions, N°3 8, 1994.

7.Gouldner, Alvin, The coming crisis of western sociology, Heineman, London 1993.

8.Lomnitz, larissa Alder'' ; Mechanisms of articulation between shanty town Settlers and the urban system'', Urban Anthropology, vol 7, N°2, 1978.

9.Lomnitz, larissa Alder , network and marginality , new york , academic press 1994

1. Maclouf , pierre « Etat et cohesion » Recherche previsions N° 38 , 1994.

11.Moser , caroline ; the informal sector or petty commodity production ; autonomy or dependance in urban development DPU ; London ; 1978.

12.MCKinnon , Ronald . the rules of the game , MIT press London 1996.

13. Room , George , observatory on national policies to combat social exclusion D.G.V paris.1992

14.Townsend , paul ; the international analysis of poverty Harvester wwheatsherf , hamel hempstead , 1993.

15.Smith , David ; third world cities in global perspective , westview press 1996.

16.TURNER B.S Marx and the end of orientalism, Allen unwin, London 1978.

17.Wallerstein , I ; the capitalist world economy , cambridge university press ; 1979.

18 Warren .B . How international is capital ? new left review N° 81 , 1973.

19.Wilber .B the political economy of development and underdevelopment New york, Random House 1990.

20.Wright ; E .O ; theralue , controversy and social research new left review N° 116 , 1979.